الاغتيالات السياسية في اليمن 1948- 1986

Political Assassinations in Yemen – 1948 - 1986

م. د. أمين ياسين عباس

Lect. Dr. Ameen Yaseen Abass

جامعة الأنبار – كلية الآداب– قسم التاريخ

University of Anbar- College of Arts

ameenissawe@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الاغتيالات، السياسية، اليمن، الشمالي، الجنوبي.

Keywords: assassinations, politics, Yemen, North, South.

الملخص

تناولت الدراسة أبرز الاغتيالات السياسية في اليمن خلال المدة (1948 – 1986)، وهي مرحلة اتسمت بكثرة التحولات السياسية والصراعات على السلطة في كلٍ من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهم الاغتيالات السياسية التي شهدتها اليمن خلال تلك المدة، وبيان الظروف السياسية التي أدت إلى وقوعها، فضلاً عن دراسة تأثيرها في مسار التطور السياسي وعدم الاستقرار الذي عرفته البلاد، إذ تبرز أهمية الموضوع كونه يعكس طبيعة الصراع السياسي داخل النخب الحاكمة، ويكشف عن العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في انتشار ظاهرة العنف السياسي في الحياة السياسية اليمنية، كما ساعدت دراسة هذه الأحداث في فهم طبيعة التحولات التي شهدها النظام السياسي في شطري اليمن، سواء في ظل الحكم الملكي أو بعد قيام النظام الجمهوري في اليمن الشمالي، وكذلك في ظل التجربة الاشتراكية في اليمن الجنوبي، اعتمد البحث على المنهج التاريخي القائم على تتبع الأحداث وتحليلها في سياقها الزمني والسياسي، عبر دراسة المصادر التاريخية الخاصة بتاريخ اليمن المعاصر، كما اعتمد على أسلوب التحليل التاريخي لبيان العلاقة بين هذه الاغتيالات والصراعات السياسية التي شهدتها البلاد في تلك المرحلة، تناول البحث أبرز الاغتيالات السياسية في اليمن، بدءًا من حادثة اغتيال الإمام يحيى عام 1948، والتي مثّلت بداية مرحلة الصراع السياسي حول نظام الحكم، مرورًا باغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي عام 1977، والذي كان من أبرز القادة الذين سعوا إلى إحداث إصلاحات سياسية وإدارية في اليمن الشمالي، ثم اغتيال الرئيس أحمد حسين الغشمي عام 1978، في حين أوضح البحث طبيعة الصراعات السياسية في اليمن الجنوبي، ومنها إعدام الرئيس سالم ربيع علي عام 1978، فضلاً عن الصراع داخل الحزب الاشتراكي اليمني الذي نتج عنه أحداث مأساوية شهدتها مدينة عدن في الثالث عشر من كانون الثاني عام 1986، إنّ ظاهرة الاغتيالات السياسية في اليمن لم تكن حوادث فردية معزولة، بل جاءت نتيجة لعدة عوامل متداخلة، من أهمها الصراع على السلطة بين القيادات السياسية والعسكرية، وضعف مؤسسات الدولة، فضلاً عن تأثيرات العوامل الإقليمية والدولية التي كان لها دور في تأجيج التنافس السياسي داخل اليمن خلال تلك المدة، وفي ضوء ذلك تبين أنّ الاغتيالات السياسية شكلت أبرز مظاهر عدم الاستقرار السياسي في اليمن خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وأسهمت في إحداث تغييرات في بنية السلطة السياسية، الأمر الذي أثر بشكل مباشر في مسار تطور الدولة اليمنية الحديثة.

Abstract

This study examines the most prominent political assassinations in Yemen during the period (1948-1986), a period characterized by numerous political transformations and power struggles in both North and South Yemen. The research aims to shed light on the most significant political assassinations that Yemen witnessed during this time, explaining the political circumstances that led to them. It also studies their impact on the course of political development and the instability that the country experienced. The importance of this topic lies in its reflection of the nature of political conflict within the ruling elites and its revelation of the internal and external factors that contributed to the spread of political violence in Yemeni political life. Furthermore, studying these events helps in understanding the nature of the transformations that the

political system in both parts of Yemen under the monarchy and after the establishment of the republican system in North Yemen, as well as under the socialist experiment in South Yemen. The research adopts a historical methodology that traces and analyzes events within their chronological and political contexts, using historical sources related to contemporary Yemen. It also employs historical analysis to demonstrate the relationship between these assassinations and the political conflicts that the country witnessed during that period. The research addresses the most prominent political assassinations in Yemen, beginning with the assassination of Imam Yahya in 1948, which marked the start of a period of political conflict over the system of government, and continuing through the assassination of president Ibrahim al-Hamdi in 1977, one of the most prominent leaders who sought to implement political and administrative reforms in North Yemen, and then the assassination of President Ahmed Hussein al-Ghashmi in 1978. In addition, the research clarified the nature of political conflicts in South Yemen, including the execution of President Salem Rubai Ali in 1978, as well as the conflict within the Yemeni Socialist Party that resulted in the tragic events witnessed in Aden on January 13, 1986. The phenomenon of political assassinations in Yemen was not an isolated incident, but rather the result of several intertwined factors. Among the most important of these were the struggle for power between political and military leaders, the weakness of state institutions, and the influence of regional and international factors that played a role in fueling political competition within Yemen during that period. In light of this, it became clear that political assassinations constituted the most prominent manifestation of political instability in Yemen during the second half of the twentieth century and contributed to changes in the structure of Political power, which directly influenced the course of development of the modern Yemeni state.

المقدمة

ارتبط تاريخ اليمن الحديث والمعاصر بعدد من الأحداث الدموية، أبرزها الاغتيالات السياسية والصراعات الداخلية على السلطة، والتي أدّت دورًا مهمًا في تغيير مسار الحكم وإعادة تشكيل موازين القوى داخل الدولة والمجتمع، فقد شهد اليمن خلال النصف الثاني من القرن العشرين سلسلة من التحولات السياسية التي أسهمت في إعادة تشكيل البنية السياسية والاجتماعية لليمن، بيد أن أبرز السمات التي رافقت هذه التحولات العنف السياسي، وقد برزت هذه الظاهرة بوضوح في كلٍ من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، إذ شهد البلدان عددًا من الاغتيالات التي استهدفت قيادات سياسية بارزة أثرت وبشكل كبير في تدهور الأوضاع السياسية وعدم استقرار النظام السياسي.

إنّ ظاهرة الاغتيالات السياسية بدأت في اليمن الشمالي منذ حادثة اغتيال الإمام يحيى عام 1948، ومحاولة اغتيال الإمام أحمد عام 1961، والتي هدفت إلى إنهاء الحكم الإمامي وإقامة نظام سياسي جديد، وبعد قيام النظام الجمهوري في اليمن الشمالي دخل اليمن في صراعات سياسية واغتيالات شملت شخصيات قيادية بارزة تمثلت باغتيال رئيسي اليمن الشمالي إبراهيم الحمدي عام 1977، وأحمد حسين الغشمي عام 1978، إلى جانب أحداث سياسية عنيفة شهدها اليمن الجنوبي أبرزها، إعدام الرئيس سالم ربيع علي عام 1978، فضلاً عن الصراع المأساوي الذي تعرضت لهُ مدينة عدن في أحداث الثالث عشر من كانون الثاني عام 1986.

تكمن أهمية دراسة الاغتيالات السياسية في اليمن كونها ارتبطت بصراعات داخلية بين القوى السياسية والعسكرية، والتي تأثرت بالظروف الإقليمية والدولية، ولاسيما في ظل أجواء الحرب الباردة والتنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي على النفوذ في المنطقة، وكما تأتي أهمية الموضوع كونه يساعد على فهم أسباب عدم الاستقرار السياسي الذي شهده اليمن خلال مدة الدراسة، إذ أدّت الاغتيالات والصراعات الداخلية دورًا كبيرا في إضعاف مؤسسات الدولة وتعميق الانقسامات السياسية والاجتماعية، كما أوضحت دراسة هذه الأحداث طبيعة التحولات التي مرّ بها النظام السياسي في شطري اليمن.

احتوت الدراسة على مقدمة ومحورين وخاتمة، إذ تناولت المقدمة أهمية الموضوع وأسباب اختياره وتقسيم الخطة، وتطرق **المحور الأول** عن: أبرز الاغتيالات السياسية في اليمن الشمالي (1948– 1978)، والتي بدأت باغتيال الإمام يحيى عام 1948، وانتهت باغتيال الرئيس أحمد حسين الغشمي عام 1978، في حين ركز **المحور الثاني** على أبرز الاغتيالات السياسية في اليمن الجنوبي (1978– 1986)، والتي بدأت باغتيال سالم ربيع علي عام 1978، وانتهت

باندلاع أحداث عدن واغتيال عدد من قيادات الحزب الاشتراكي الحاكم عام 1986، أما الخاتمة فقد أودعتها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

المحور الأول: أبرز الاغتيالات السياسية في اليمن الشمالي (1948–1978)

- **بوادر التوتر السياسي في اليمن الشمالي قبل عام 1948**

بدأت بوادر التوتر السياسي في اليمن الشمالي مع تثبيت حكم الإمام يحيى (مؤسسة العفيف الثقافية، 2003، 1212/2–1213؛ الجميلي وآخرون، 2001، 608/1) بعد عام 1918، إذ عانى النظام الإمامي من مقاومة قبلية نتيجة القمع السياسي وفرض الضرائب الباهظة على الأهالي بسبب التدهور الاقتصادي، وقد حاول الإمام السيطرة على القبائل المتمردة باستخدام القوة العسكرية والهبات المالية للموالين، إلّا أنّ استمرار الاستبداد وزيادة الفوارق الاجتماعية خلق شعورًا واسعًا بالاحتقان لدى مختلف الفئات، بما في ذلك الشباب المثقف والطلاب (البردوني، 1977، 85–90)، وفي ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، بدأت تظهر حركات المعارضة الفكرية والسياسية، مثل حركة الأحرار اليمنيين، التي تألفت من الطلاب والمثقفين العائدين من الخارج الذين طالبوا بالإصلاح السياسي، وتطبيق القانون، وتحديث التعليم والإدارة، وتركز نشاطهم في عدن والمدن اليمنية الكبرى ممّا دفع النظام الإمامي إلى استخدام اسلوب القمع، بما في ذلك الاعتقالات والنفي، الامر الذي زاد من حدة التوتر السياسي الداخلي (البتول، 2004أ، 111–115).

تميز الحكم الإمامي في اليمن الشمالي ، ولاسيما خلال مُدّة الإمام يحيى (1918–1948)، ونجله الإمام أحمد بن يحيى (1948–1962)، بسيطرة تامة على مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فقد كان الإمام صاحب القرار النهائي في القوانين والسياسات، دون وجود مؤسسات ديمقراطية أو نظام برلماني، مما جعل جميع السلطات مركّزة في يده (البردوني، 1977، 72–78)، فعلى المستوى الاجتماعي، كان الإمام يمثل السلطة الدينية والسياسية في آن واحد (البردوني، 1983، 48–55).

يتضح ممّا تقدم أنّ استبداد الحكم الإمامي كان قائمًا على مركزية السلطة، القمع السياسي، تقييد الحريات، الجبايات القسرية، واستغلال الولاءات القبلية، وهو ما أدّى إلى تزايد النقمة الشعبية والاحتقان السياسي والاجتماعي، وخلق الظروف التي أدت إلى ظهور المعارضة وحركة الأحرار، وصولًا إلى الثورة الدستورية عام 1948 والثورات اللاحقة.

تميزت سياسة الحكم الإمامي في اليمن الشمالي منذ عهد الإمام يحيى بن حميد الدين (1918–1948) بالصراع المستمر مع القوى الإقليمية الكبرى، ولاسيما مع بريطانيا في الجنوب والسعودية في الشمال الشرقي؛ لذا سعت بريطانيا للسيطرة على ميناء عدن والمحميات الجنوبية،

وعندما أراد الإمام يحيى توسيع نفوذ اليمن الشمالي على المناطق الجنوبية، توترت الأوضاع على الحدود الجنوبية والشمالية للمحميات (Dresch, 2000, p. 105–110)، أما الصراع مع المملكة العربية السعودية، فقد تمثّل أساسًا في النزاعات الحدودية حول مناطق عسير، نجران، وجيزان، فالإمام يحيى رفض الاعتراف بالحدود التي كانت محددة بعد اتفاقية الطائف عام 1934، والتي رسمت الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن بعد الحرب اليمنية– السعودية الأولى، واستمر النزاع في العقود التالية على النفوذ القبلي والسيطرة على بعض القرى الاستراتيجية (Burrowes, 2010, p. 122–128)، وعلى إثرها استخدم الإمام يحيى النزاعات مع بريطانيا والسعودية لتعزيز سلطته داخليًا، إذ كان يبرز قدرته على الدفاع عن الوطن لمواجهة الأطماع الأجنبية، ما أكسبه دعم بعض القبائل الموالية، غير أنّ الصراع المستمر مع القوى الخارجية كان يشكّل ضغطًا اقتصاديًا وعسكريًا، إذ اضطر النظام الإمامي لإنفاق موارد كبيرة على الجيش والحدود بدلاً من تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية، ومع مرور الوقت خلق هذا الصراع بيئة من العزلة السياسية والاعتماد على القبائل كحلفاء، وزرع شعورًا بالريبة تجاه القوى الخارجية، وقد شكّلت هذه الخلفية المتوترة أحد العوامل التي أدت لاحقًا إلى ظهور المعارضة والحركة الوطنية، إذ حاول بعض الضباط والمثقفين استغلال حالة الاحتقان لتحقيق إصلاحات سياسية بعد الثورة الدستورية عام 1948 (al–Iryani, 1984, p. 50–55).

يمكن القول إنّ النخبة المثقفة وحركة الأحرار شكلت الأساس الفكري والسياسي للمعارضة في اليمن الشمالي قبل عام 1948، إذ جسدت مطالب الإصلاح السياسي والاجتماعي، ونجحت في تحريك الوعي الشعبي، على الرغم من فشل الثورة الدستورية في البداية، ومهدت الطريق لاحقًا للثورات التي أنهت الحكم الإمامي عام 1962.

اولاً: اغتيال الإمام يحيى عام 1948

كانت حركة الأحرار التي نشأت في عدن والقاهرة وبغداد قد بدأت تنشر فكرًا إصلاحيًا يستند إلى الدستور والقانون، الأمر الذي شكّل تحديًا مباشرًا للفكر السائد بقدسية الإمامة، هؤلاء الأحرار رأوا أنّ الإصلاح السلمي مستحيل في ظل نظام لا يقبل النقاش أو المشاركة، ومن هنا بدأ التفكير الجاد في التغيير عبر القوة (البتول، 2004أ، 111–116)، إذ بدأت فكرة التخلص من الإمام تتبلور في أوساط النخبة المثقفة وبعض العناصر العسكرية داخل الجيش الإمامي، فقد تولّى عدد من الشخصيات القيادية في حركة الأحرار التنسيق للعملية، مثل (القاضي أحمد محمد النعمان)، و(محمد محمود الزبيري)، و(محمد حسن العزي)، وجرى التخطيط في سرية تامة بين صنعاء وعدن، واستُخدمت وسائل الاتصال المحدودة لتأمين التنسيق، وكان الهدف المعلن من العملية ليس القتل من أجل الانتقام، بل فتح الطريق أمام ثورة دستورية تُعيد تنظيم الحكم على

أساس مدني، تُلغى فيها سلطة الإمام المطلقة ويُقام مجلس شورى منتخب، إلّا أن التنظيم عانى من ضعف في التنسيق العسكري والقبلي، لأنَّ الأحرار كانوا يعتمدون على عدد محدود من الضباط والمثقفين، دون قاعدة قبلية قوية، كما أنَّ بعض المشاركين في العملية كانوا أصحاب مصالح شخصية، فالبعض أراد الإصلاح السياسي، وآخرون أرادوا فقط الإطاحة بالإمام لتحقيق نفوذ ذاتي (Dresch, 1989, p. 155–160).

ساهمت سياسة العزلة والتخلف والانفراد في السلطة وتدهور الأوضاع الداخلية للمملكة اليمنية في عهد الإمام يحيى، والهزيمة الكبيرة التي لحقت بالجيش اليمني أمام السعودية عام 1934، واقتطاع جزء من الأراضي اليمنية بموجب اتفاقية الطائف، في ظهور معارضة يمنية قوية ضد حكم الأمام يحيى وقامت بأول محاولة انقلاب على أثر نجاح عملية اغتيال الإمام يحيى (الصائدي، 1983، 120؛ وينر، 1973، 80)، ففي صباح السابع عشر من شباط عام 1948، كان الإمام يحيى في طريقه من صنعاء إلى مقر إقامته في منطقة حزيز جنوب العاصمة صنعاء ترافقه حراسة محدودة، وعند أحد المنعطفات الجبلية نصب له عدد من المسلحين كمينًا بقيادة مجموعة من الثوار، إذ أطلقوا النار على موكبه، فأصيب الإمام بعدة رصاصات أودت بحياته على الفور، فيما لقي عدد من مرافقيه مصرعهم (صادق علي، 1992، 127؛ مركز الدراسات اليمنية، 1982، 250؛ السلال وآخرون، 1985، 67)، وأعلن الاحرار في صنعاء عقب العملية مباشرة عن قيام ثورة دستورية وتعيين عبد الله الوزير (الوزير، 1987، 560–561)، رئيسًا لمجلس مؤقت أُطلق عليه أسم (مجلس الشورى الدستوري) بديلاً للإمامة المطلقة، بيد أنّ الأحرار كانوا يعتقدون أن الشعب والقبائل سيقفون إلى جانبهم، ولكن الأحداث سارت بعكس ذلك، إذ بقيت معظم القبائل على ولائها للأسرة الحميدية (Burrowes, 2010, p. 128–132)، فبعد أيام قليلة من إعلان الثورة، بدأ أنصار الإمام يحيى وعلى رأسهم نجله الأكبر الإمام أحمد (مؤسسة العفيف الثقافية، 2003، 2/1208–1210)، في تعبئة القبائل الزيدية حولهم، واستطاع أن يستغل الروابط القبلية والدينية، مقدّمًا نفسه وريثًا شرعيًا لوالده وضامنًا للاستقرار، الأمر الذي شجعه بشنّ حملة عسكرية لاستعادة صنعاء، فاستسلمت العاصمة بعد ثلاثة أسابيع فقط من اندلاع الثورة، وأُعدم عدد من قادة الأحرار، وفرّ آخرون إلى عدن والقاهرة، وكانت أهم أسباب فشل الثورة هي ضعف التنسيق بين المدنيين والعسكريين، وعدم قدرة الثوار على السيطرة على مفاصل الدولة، فضلاً عن أنَّ معظم القبائل لم تؤمن بمشروع الدستور الحديث، بل فضّلت الولاء التقليدي للأسرة الحاكمة(Dresch, 2000, p. 160–166).

على الرغم من فشل الثورة الدستورية، إلّا أن الحدث مثّل نقطة تحول في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، فقد أظهر أن فكرة التغيير والإصلاح لم تعد مجرد حلم بعيد، بل تحولت إلى حركة سياسية لها رموزها وأهدافها الواضحة، والتي أكدت على ضرورة إصلاح الدولة والمجتمع.

ثانياً: محاولة اغتيال الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين عام 1961

بعد اغتيال الإمام يحيى عام 1948 واستعادة ابنه الإمام أحمد الحكم، دخلت اليمن مرحلة جديدة اتسمت بالاستبداد والانعزال عن العالم الخارجي، حاول الإمام أحمد في البداية كسب دعم القبائل وإعادة بناء السلطة التي تزعزعت بعد الثورة الدستورية، فاعتمد على القوة العسكرية والولاءات القبلية لضمان استقراره، لكن مع مرور الوقت ظهرت معارضة واسعة من المثقفين، والطلاب، وحتى بعض العسكريين الذين رفضوا سياسة الإمام المحافظة، فقد كانت البلاد في عزلة تامة عن التطور الذي وصلت إليه بعض البلدان العربية، ولاسيما مع صعود التيار القومي بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر في أعقاب الثورة المصرية عام 1952، الذي بثّ روح الثورة والتحرر في الوطن العربي، وهو ما أثّر في نفوس الضباط والطلاب اليمنيين المقيمين في القاهرة وعدن، وفي ظل هذه الظروف بدأ التذمر داخل الجيش اليمني، إذ تأثر بعض الضباط بفكر حركة الأحرار وبالثورات العسكرية في المنطقة، مما هيأ الأجواء لمحاولة انقلابية استهدفت رأس النظام نفسه (البردوني، 1977، 130–136).

تشكّلت مجموعة من الضباط الوطنيين داخل الجيش اليمني وبدأ التخطيط في أوائل عام 1961 بشكل سري في مدينة تعز، إذ كان مقر إقامة الإمام أحمد، وتم التركيز على اغتياله في أثناء تحركاته اليومية أو عند عودته من رحلاته إلى الحديدة، وتشير بعض المصادر إلى أنَّ التنسيق تم بين بعض الضباط اليمنيين في الداخل ومجموعة من السياسيين المعارضين في الخارج، ولاسيما في القاهرة وعدن، وأن هؤلاء حصلوا على دعم معنوي من شخصيات قومية عربية، وكان الهدف من الاغتيال إنهاء النظام الإمامي وتهيئة البلاد لإعلان نظام جمهوري، على غرار ما حدث في مصر، بيد أن الخطة لم تكن محكمة بما يكفي، وكان اعتمادها الكبير على عنصر المفاجأة (Burrowes, 2010, p. 143–147).

في يوم السادس والعشرين من آذار عام 1961، وفي أثناء وجود الإمام أحمد في قصره بمدينة الحديدة، أطلق عليه أحد الضباط المتمردين النار من مسافة قريبة أثناء زيارته له، أصيب على إثرها الإمام بعدة رصاصات في صدره وكتفه، لكنه لم يمت فورًا، إذ تمّ نقله بسرعة إلى المستشفى الإيطالي في الحديدة، ثم نقل بعدها إلى مدينة تعز لتلقي العلاج، فانتشرت الشائعات في داخل اليمن وخار جه عن مقتل الإمام أحمد، الأمر الذي أحيا آمال المعارضة بقرب سقوط النظام الإمامي، غير أنّ الإمام نجا من الموت بأعجوبة، وعلى الرغم من أنه ظل يعاني من

إصاباته حتى وفاته بعد عام تقريبًا، وبعد فشل المحاولة، شن أنصار الإمام حملة اعتقالات واسعة طالت عناصر المعارضة من المدنيين والعسكريين، وتم إعدام عدد من الضباط المتورطين، فيما فرت مجموعة أخرى إلى مدينتي تعز وعدن، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من العمل السري والإعداد للثورة القادمة (Dresch, 2000, p. 188–192).

وعلى الرغم من نجاة الإمام أحمد من الاغتيال، فإن سلطته بدأت تتراجع تدريجيًا بعد الحادثة، فقد تدهورت صحته وأصبح أكثر عزلة عن الحكم، تاركًا إدارة شؤون الدولة لابنه ولي العهد محمد البدر (مؤسسة العفيف الثقافية، 2003، 1/481–485)، فاستغل الضباط والوطنيون هذا الضعف للتحضير الفعلي للثورة، إذ بدأت الاجتماعات السرية في مدينتي تعز وصنعاء لتنظيم حركة عسكرية شاملة، وهكذا تحولت محاولة الاغتيال الفاشلة إلى شرارة أولى مهدت لثورة السادس والعشرين من أيلول عام 1962، والتي أنهت الحكم الإمامي بعد قرون من سيطرته على اليمن الشمالي (Burrowes, 2010, p. 147–150).

ثالثاً: اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي عام 1977

برز إبراهيم محمد الحمدي (مؤسسة العفيف الثقافية، 2003، 2/1188–1190) في السبعينيات كشخصية وطنية في تاريخ اليمن الشمالي، وبعد توليه السلطة عام 1974، ركّز الحمدي على بناء دولة مدنية تقوم على الكفاءة وتستند إلى القانون والدستور، وأطلق مشاريع وطنية طموحة مثل "اللجان الشعبية للتنمية" التي كانت تهدف إلى إشراك المواطنين في بناء البنية التحتية والخدمات العامة دون الاعتماد على السلطة المركزية، كما سعى إلى ضبط المؤسسة العسكرية وتخليصها من الولاءات القبلية، وأصدر قرارات جريئة بتقليص نفوذ المشايخ وإلغاء الامتيازات الخاصة بهم في الجيش والإدارة، ما أكسبه عداءً قويًا من الشخصيات النفعية السياسية والقبلية، واستطاع خلال السنوات الثلاث الاولى من حكمه أن يُحدث تحولًا اقتصاديًا وإداريًا واضحًا في البلاد، ورفع من هيبة الدولة داخليًا وخارجيًا، حتى وُصف بأنه "أول زعيم حاول أن يبني دولة يمنية حديثة بالمعنى الحقيقي للكلمة"، غير أنّ هذا التوجه نحو الإصلاح وبناء دولة القانون أثار حفيظة خصومه في الداخل والخارج، وبدأت المؤامرات تُحاك ضده في الخفاء (Burrowes, 2010, p. 135–137).

واجه الحمدي على الرغم من إنجازاته الإصلاحية مقاومة شرسة من التحالف القبلي العسكري الذي كان يسيطر على مفاصل الدولة منذ ثورة 1962، فقد شعر شيوخ القبائل الكبار، مثل عبد الله بن حسين الأحمر (الأحمر، 2008، 29؛ صحيفة 26 سبتمبر، 2007/2/3)، أنّ نفوذهم يضعف بسرعة بسبب سياسة الحمدي في تقليص الامتيازات القبلية وإلغاء الرتب الشرفية التي كانت تُمنح لهم داخل الجيش، كما بدأ الحمدي في إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية لتصبح

مؤسسة وطنية مركزية، وهو ما عدّه قادة عسكريون تهديدًا مباشرًا لمصالحهم (المتوكل، 1987، 170-180).

أما على الصعيد الخارجي فقد توترت علاقات الرئيس إبراهيم الحمدي مع المملكة العربية السعودية، والتي كانت تعدُّ اليمن الشمالي منطقة نفوذ طبيعي لها، ولاسيما إن الحمدي سعى إلى اتباع سياسة مستقلة عن التوجيه السعودي، وأظهر رغبة قوية في توحيد اليمنين (الشمالي والجنوبي) ضمن مشروع وطني وحدوي، الأمر الذي أثارَ قلق الحكومة السعودية خاصةً وأن اليمن الجنوبي ذات توجه شيوعي ماركسي مدعوم من قبل الاتحاد السوفيتي، وهذا ما جعل الحكومة السعودية تتخوف من احتمال قيام دولة يمنية موحدة ذات توجه يساري شيوعي يهدد الانظمة الاقليمية في دول الخليج والجزيرة العربية (جاسم، 2018، 150-151).

اتسمت سياسة الرئيس إبراهيم الحمدي على الصعيد الاقتصادي بالتحرر من التبعية للمساعدات الأجنبية، إذ سعى إلى تقليل الاعتماد على المساعدات السعودية، وبدأ بتوجيه الجهود نحو الاعتماد على الموارد المحلية ومساهمات المواطنين في التنمية، وقد فُسرت هذه السياسات على أنها تحدٍ مباشر للنفوذ السعودي في اليمن الشمالي، الذي كان يستخدم المساعدات وسيلة للضغط السياسي (جاسم، 2018، 151)، ومع نهاية عام 1976م، بدأت الخلافات تظهر بشكل علني بين الحمدي ونائبه أحمد الغشمي (الياس، 2006، 7/151-153)، الذي كان يُنظر إليه على أنه أكثر قربًا من السعودية ومن القوى القبلية والعسكرية، وبدأت مراكز القوى تعمل بشكل منظم لإضعاف الحمدي سياسيًا وإعلاميًا، تمهيدًا للتخلص منه نهائيًا (Dresch, 2000, p. 115-118).

تلقى الرئيس إبراهيم الحمدي في الحادي عشر من تشرين الاول 1977 دعوة من نائبه أحمد حسين الغشمي لتناول الغداء في منزله بصنعاء، وتشير أغلب الروايات إلى أن الغشمي خطط مع بعض القادة العسكريين المقربين منه لتنفيذ عملية الاغتيال، بدعم أو تغاضٍ من أطراف خارجية، دخل الحمدي المنزل ومعه مرافق واحد فقط، دون حراسته الشخصية، على الرغم من أن العلاقات بينه وبين نائبه كانت تشهد فتورًا نسبياً، لكن دعوة الغداء كانت مقررة عشية زيارته إلى عدن للقاء نظيره رئيس اليمن الجنوبي سالم ربيع علي (مؤسسة العفيف الثقافية، 2003، 3/2121-2125) بهدف التوقيع على اتفاق الوحدة بين الشطرين (صحيفة القبس، 1977/10/13؛ ملف العالم العربي، 1981/11/10)، وفي روايات أخرى ذُكر أن الاغتيال تم بإطلاق النار عليه داخل منزل الغشمي، ثم جرى نقل جثمانه إلى مكان آخر لتغيير ظروف الجريمة، وأُعلن رسميًا مساء اليوم نفسه أن الرئيس إبراهيم الحمدي توفي في ظروف غامضة، من دون أن يُذكر سبب محدد، لكن الأدلة والقرائن التي ظهرت لاحقًا أكدت أنه اغتيل

عمدًا، وأن الجريمة كانت سياسية من الطراز الأول، هدفها منع توجهه الوحدوي وإجهاض مشروعه لبناء دولة مدنية قوية، وتزامن الحادث مع تقارير تشير إلى وجود فتاتين فرنسيتين في موقع الجريمة، استُخدم وجودهما لتشويه صورة الرئيس ومحاولة الإيحاء بأن مقتله كان في ظروف "أخلاقية"، غير أن التحقيقات اللاحقة أثبتت أن هذه الرواية كانت محاولة متعمدة لتضليل الرأي العام والتغطية على الجريمة السياسية (البتول، 2005، 244–249).

أحدث اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي صدىً سياسيًا واجتماعيًا في اليمن الشمالي، إذ خرجت مظاهرات في صنعاء وتعز والحديدة تطالب بكشف الحقيقة ومحاكمة المسؤولين، لكن الجيش والأجهزة الأمنية قمعت التحركات بشدة، الأمر الذي ولّد شعوراً باليأس لدى كثير من المثقفين والطلاب الذين أيّدوا مشروع الحمدي من إمكانية قيام دولة مدنية حديثة، وعدوا اغتياله نهاية ذلك الحلم (قاسم، 2010، 301–309).

تولى أحمد الغشمي الرئاسة في اليمن الشمالي في الثالث عشر من تشرين الأول 1977، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من التراجع السياسي والاقتصادي، وعودة القوى القبلية لفرض نفوذها مجددًا على مؤسسات الدولة، وأُوقفت معظم مشاريع التنمية التي أطلقها الحمدي، كما أُعيدت العلاقات مع السعودية إلى مسارها القديم، في حين تدهورت العلاقات مع الجنوب، وقد ترك اغتيال الحمدي أثرًا عميقًا في الذاكرة الشعبية اليمنية، وتحول إلى رمز للقيادة النظيفة التي اغتيلت ؛ لأنّها أرادت بناء وطن مستقل وعادل (Burrowes, 2010, p. 135–137)، وعلى الرغم مرور أكثر من أربعة عقود على الحادثة، لم تُعلن أي جهة يمنية أو دولية رسميًا تفاصيل الجريمة أو أسماء المتورطين، إلّا أنّ أغلب المؤرخين والباحثين يتفقون على أن العملية كانت اغتيالًا سياسيًا منظمًا نفذته شبكة مصالح داخلية مرتبطة بقوى إقليمية متضررة من سياسات الحمدي (Carapico, 1998, p. 91–94)، وتشير بعض الروايات ومنها شهادة ضباط كانوا قريبين من النظام حينها، أكدت أن الغشمي تلقى دعمًا غير مباشر من الرياض لإقصاء الحمدي، خصوصًا أنّ الأخير كان يعتزم توقيع اتفاق وحدة مع اليمن الجنوبي في اليوم التالي (طاهر، 2007).

رابعاً: اغتيال الرئيس أحمد حسين الغشمي عام 1978

تميز الرئيس أحمد الغشمي بشخصية أقل استقلالية مقارنة بالحمدي، وكان يُنظر إليه كقائد أكثر توافقًا مع الضباط التقليديين وبعض القوى القبلية، ممّا جعله خيارًا مريحًا لكثير من الأطراف الداخلية والخارجية بعد اغتيال الحمدي، وكان الغشمي على دراية بالوضع السياسي الحساس في اليمن الشمالي، وحاول منذ البداية إدارة الصراع بين الجيش والقبائل والقوى السياسية، مع الحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية، ولاسيما المملكة العربية السعودية ومصر، وعلى الرغم

من دور الرئيس الغشمي في استقرار البلاد بعد اغتيال الحمدي، فقد كانت شخصيته السياسية محكومة بالضغوط الداخلية والخارجية، ما جعله في مواجهة تحديات كبيرة، خصوصًا مع ضباط الجيش الذين كانوا يرون في الحمدي نموذجًا للقيادة الحازمة ويرغبون في استعادة نفوذهم بعد وفاته، فضلاً عن تدخل أطراف إقليمية لتوجيه سياسات الرئيس الغشمي بما يتوافق مع مصالحهم (Dresch, 2000, p. 119–121؛ المتوكل، 1987، 182–186).

تعرض الرئيس الجديد أحمد الغشمي لمحاولة اغتيال على يد أحد الضباط الذي كان على خصام شخصي معه بعد ستة ايام من توليه السلطة، عندما فاجأه بإطلاق وابل من الرصاص عليه من دون ان يتمكن من اصابته، إذ استطاع بعدها الحرس المرافق للرئيس الغشمي من إلقاء القبض على ذلك الضابط وايداعه السجن، وعلى اثر تلك المحاولة اتخذ الرئيس الغشمي لنفسه عددا من الاحتياطات الأمنية (سلطان، 1979، 120).

استقرت الأوضاع السياسية الداخلية نسبياً لصالح الرئيس أحمد الغشمي؛ لذلك قرر تركيز جهوده على السياسية الخارجية، إذ عزز الرئيس الغشمي علاقات بلاده مع الحكومة السعودية، وانتهز فرصة تحسن العلاقات بين عدن والرياض لتحقيق الوحدة اليمنية برعاية المملكة العربية السعودية (جلول، د.ت، 63)، بيد أنّه سرعان ما تمّ اغتياله في الرابع والعشرين من حزيران 1978، عندما انفجرت حقيبة مبعوث اليمن الجنوبي في مكتبه (وزارة الخارجية العراقية، 1978؛ طاهر، 2008).

لم تدم عملية اغتيال الرئيس أحمد الغشمي عن عملية اغتيال سلفه الرئيس أبراهيم الحمدي سوى ثمانية أشهر، وأن طريقة اغتيالهما والظروف الداخلية والخارجية المحيطة بهما جعلت من الصعب تفسير الحادثتين نتيجة صراعات سياسية داخلية فقط، بل يمكن ربطها بالعامل الخارجي بأنّهما ذهبا ضحية صراعات إقليمية ودولية، نظراً لما تمثله اليمن في ذلك الوقت من موقع استراتيجي مهم في السياسية الدولية.

المحور الثاني: أبرز الاغتيالات السياسية في اليمن الجنوبي (1978– 1986)

- **لمحة تاريخية عن الاحتلال البريطاني في اليمن الجنوبي (1839– 1967)**

احتلت بريطانيا مدينة عدن اليمنية عام 1839، واتخذتها قاعدة بحرية استراتيجية على البحر العربي بهدف حماية طرق التجارة البحرية وتأمين الملاحة إلى مستعمراتها في الهند، ومنذ ذلك الحين توسع النفوذ البريطاني تدريجيًا ليشمل ما عُرف بالمحميات الجنوبية، مثل حضرموت، أبين، لحج، وألوية الساحل الغربي، إذ أبرمت بريطانيا اتفاقيات مع شيوخ القبائل المحلية لضمان ولائهم، مع إبقاء سلطتهم التقليدية محدودة ضمن نطاقها المحلي، في حين كانت بريطانيا تمارس الحماية والسيطرة على السياسة الخارجية والدفاع، وقد جاء هذا الأسلوب نتيجة فهم البريطانيين

لطبيعة القبائل الجنوبية المستقلة، ورغبتهم في تجنب أي مقاومة مباشرة، هذا الترتيب أعطى البريطانيين نفوذًا طويل الأمد دون الحاجة لتوسيع الجيش أو إدارة مباشرة على الأرض، في حين بقيت المجتمعات المحلية تحت قياداتها التقليدية (Brehony, 2011, p. 12–20).

أدّى الاحتلال البريطاني لليمن الجنوبي إلى إيجاد فجوة بين الجنوب والشمال، إذ بقي اليمن الشمالي تحت الحكم الإمامي المعزول، في حين أنّ الجنوب أصبح تحت نفوذ بريطانيا الاستراتيجي، واستمر ذلك حتى قيام جمهورية اليمن الجنوبيّة الشعبية عام 1967، وقد أرست أسس هذه الانقسامات الصراعات السياسية لاحقًا، وأسست لتكوين حركات تحررية جنوبية تسعى لإنهاء السيطرة الأجنبية (Brehony, 2011, p. 42–50)، إذ بدأت حركة التحرر الوطني في اليمن الجنوبي بتوسيع نشاطها في الأربعينيات والخمسينيات، وقد ركزت على المطالبة بالاستقلال، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ونجحت بتفجير الثورة ضد الاحتلال البريطاني في الثالث عشر من تشرين الأول 1963، وتمكنت بعد نضال طويل من إجبار بريطانيا على إنهاء نفوذها في عدن وبقية المحميات والانسحاب من اليمن الجنوبي عام 1967 (Dresch, 2000, p. 160–165).

- **الخلفية التاريخية للصراع السياسي في اليمن الجنوبي (1969– 1978)**

يشكل الحزب الاشتراكي اليمني أحد أبرز التجارب السياسية في الوطن العربي خلال حقبة الحرب الباردة، إذ ارتبط بتأسيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عقب الاستقلال عن بريطانيا عام 1967، ثم بتحولات داخلية قادت إلى سلسلة من الاغتيالات والصراعات المسلحة انتهت بأحداث كانون الثاني 1986 المأساوية؛ ولأن الحزب تأسس على قاعدة الجبهة القومية التي مثّلت خليطًا من الاتجاهات اليسارية والقومية، فقد واجه الحزب منذ 1970 ثلاثة مستويات من الصراع: صراعًا أيديولوجيًا بين الجناح الماركسي المتشدد والجناح المعتدل، وصراعًا على السلطة بين القيادات المتنافسة، وصراعًا في بنية المؤسسة العسكرية والأمنية التي توزّعت ولاءاتها بحسب مراكز القوى في الحزب (نعمان، 2004، 41–42).

بدأت إرهاصات الصراع تظهر بعد الاستقلال مباشرة حين انقسمت الجبهة القومية بين تيار يدعو إلى بناء دولة يسارية مرتبطة بالمعسكر الاشتراكي وتيار آخر يرى ضرورة الحفاظ على توازن سياسي واجتماعي في مجتمع متعدد البنى القبلية والولاءات، وقد تجلّى هذا التناقض في أحداث 1968 و1970 داخل عدن، والتي رسّخت هيمنة التيار اليساري بقيادة شخصيات مثل عبد الفتاح إسماعيل (مؤسسة العفيف الثقافية، 2003، 309/1)، وعلى الرغم من توحيد الفصائل اليسارية عام 1978 ضمن مسمى (الحزب الاشتراكي اليمني) فإن عملية التوحيد تمت

فوق أرضية هشّة مليئة بالاختراقات والتنافسات، لم تنجح في بناء مؤسسات مستقرة قادرة على إدارة الخلاف (طرابلسي، 1993، 77-81).

أولا: اغتيال سالم رُبَيّع علي عام 1978

بعد استقلال اليمن الجنوبي عن بريطانيا في الثلاثين من تشرين الثاني عام 1967 تسلمت الجبهة القومية السلطة في البلاد، وشكّلت النواة الأولى للحزب الاشتراكي مع اعتماد أسلوب حكم يتركز في يد فئة معينة من قيادات الجبهة القومية تعتمد على الولاءات الشخصية والعسكرية أكثر من المؤسسات الديمقراطية، وكان الرئيس سالم ربيع علي المعروف باسم (سالمين) من القيادات التي حاولت اعتماد سياسة متوازنة بين الالتزام بالخط الثوري ومرونة إدارة الدولة بما يتناسب مع البنية الاجتماعية والقبلية في اليمن الجنوبي، وكذلك المحافظة على علاقات متوازنة مع الدول العربية، وهو ما جعله محط خلاف مع الجناح الماركسي المتشدد بقيادة عبد الفتاح إسماعيل، والذي عدّ هذه السياسة انحرافًا عن المسار الاشتراكي وتهديدًا لسيطرته على مؤسسات الدولة والحزب ولاسيما الجيش والأمن (جسّار، 2001، 90).

أصبح الخلاف بين الرئيس سالم ربيع علي والأمين العام عبد الفتاح إسماعيل أكثر حدة وينذر بالانفجار بأي لحظة، بسبب ألقاء أنصار عبد الفتاح إسماعيل القبض على المرافق العسكري لسالم ربيع علي والتحقيق معه بتهمة الاتصال مع المخابرات الأمريكية في بداية شهر حزيران عام 1978، وأنّه كان همزة وصل بين سالم ربيع علي من جهة والحكومتان الأمريكية والسعودية من جهة أخرى (و.خ.ع بغداد، 1978/10/26، 1؛ و.خ.ع بغداد، 1978/7/11، 2)، فضلاً عن حادث اغتيال رئيس اليمن الشمالي أحمد حسين الغشمي في الرابع والعشرين من حزيران عام 1978، بانفجار قنبلة في مكتبة كانت موضوعة في حقيبة المبعوث الشخصي لرئيس اليمن الجنوبي سالم ربيع علي، وكانت أصابع الاتهام بتدبير الحادثة جميعها موجهة نحو الرئيس سالم ربيع علي؛ لأن القنبلة التي تسببت بمقتل الغشمي حملها المبعوث الشخصي لسالم ربيع علي (ملف العالم العربي، 1978/11/21)، فبدأ الرئيس سالم ربيع علي المتهم الأول بحادث اغتيال الرئيس أحمد الغشمي يعيش حالة من التخبط في الداخل؛ لأن خصومه بقيادة عبد الفتاح إسماعيل انتهزوا فرصة اتهام صنعاء الصريح لسالم ربيع علي بتدبير الاغتيال للتخلص منه بتوجيه من الاتحاد السوفيتي، بعد أن أقنعوا معظم القيادات المحايدة في الصراع وبعض أنصار سالم ربيع علي بالانضمام إليهم (و.خ.ع بغداد، 1978/7/11، 1)، إذ عقدت اللجنة المركزية للجبهة القومية اجتماعاً طارئاً مساء يوم الخامس والعشرين من حزيران عام 1978، للوقوف على حقيقة اتهام صنعاء؛ وقد رفض الرئيس سالم ربيع علي حضور الاجتماع لأنه كان يعلم حقيقة ما يحاك ضده في الخفاء من لدن خصومه، فخرجت اللجنة المركزية

بقرارات تدين رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع علي بحادثة اغتيال الغشمي، وتجرده من جميع مناصبه الرسمية (و.خ.ع بغداد، 1978/10/26، 1؛ الدوري، 2012، 186).

دفعت تلك القرارات الرئيس سالم ربيع علي إلى القيام بمحاولة انقلابية ضد خصومه الذين تكتلوا ضده بقيادة عبد الفتاح إسماعيل، بيد أن الأخير استطاع بمساعدة قطعات من الجيش والشرطة والمليشيا الشعبية إفشال ذلك الانقلاب (و.خ.ع بغداد، 1978/8/15، 1؛ و.خ.ع بغداد، 1978/7/11، 2)، وبحجة التحقيق في ملابسات الانقلاب تم استدعاء الرئيس سالم ربيع علي داخل مقر القيادة العليا في عدن في السادس والعشرين من حزيران عام 1978، وهناك تم تنفيذ اغتيال الرئيس سالم ربيع علي وانتهت حياته في عملية محسوبة بدقة عالية لتجنب أي تدخل محتمل من حراسه أو أنصاره، وقد رافق العملية تبرير رسمي وصف سالمين بأنه (انحرف عن الخط الثوري)، ما منح الاغتيال صبغة شرعية داخل الحزب والدولة (الجريري، 2002، 220)، كان ذلك الاغتيال أحد أكثر الأحداث السياسية تأثيراً في تاريخ اليمن الجنوبي، إذ مثّل نقطة تحول حاسمة في الصراع السياسي داخل الحزب الاشتراكي اليمني، وسلّط الضوء على عمق الانقسامات الأيديولوجية والشخصية التي كانت قائمة بين قيادات الحزب، فقد أظهر هذا الاغتيال مدى هشاشة النظام السياسي في اليمن الجنوبي، وكيف يمكن للتنافس على السلطة أن يتحول إلى تصفيات جسدية تؤثر في مسار الدولة بأكملها (طاهر، 1998، 115؛ المقبلي، 1994، 158؛ طرابلسي، 2015، 242).

أدّى اغتيال الرئيس سالمين إلى تغييرات جذرية في المشهد السياسي، فقد استولى قائد الجناح الماركسي المتشدد عبد الفتاح إسماعيل على مفاصل السلطة وفرض سيطرة كاملة على الجيش والأمن وطبق سياسات اقتصادية وإدارية على وفق رؤية ماركسية صارمة، الأمر الذي أدى إلى تراجع دور اليمن الجنوبي في العلاقات العربية (طرابلسي، 2015، 244؛ عبدالله، 2008، 118)، كما خلق الاغتيال مناخًا دائمًا من الخوف وعدم الثقة بين قيادات الحزب، ممّا أسهم في استمرار النزاعات حتى أحداث يناير 1986، والتي شهدت حرب شوارع وسقوط آلاف الضحايا ، وأصبحت المؤسسات الحكومية أدوات في خدمة النزاعات الداخلية، بدلاً من أن تكون مستقلة وحيادية (الفقيه، 2006، 304).

أسهم اغتيال الرئيس سالم ربيع علي عام 1978 في كشف طبيعة الصراع داخل الحزب، إذ مثّل سالمين جناحاً سياسيًا ماركسياً معتدلاً مختلفًا عن الجناح الماركسي المتشدد، فقد دخل في خلاف مباشر مع عبد الفتاح إسماعيل على خلفية توجهات الدولة الخارجية والعلاقة مع بعض الدول العربية، فضلاً عن تباينات حول أسلوب إدارة الدولة، وقد تطور الخلاف إلى صدام مسلح، انتهى بإعدام الرئيس سالم ربيع علي وتولي عبد الفتاح اسماعيل رئاسة الدولة، في مشهد

جسّد لأول مرة تحوّل الخلاف السياسي داخل الحزب إلى تصفية جسدية، أصبح فيها العنف أداة لحسم الخلاف بدلًا من الحوار والتنظيم المؤسسي (طاهر، 2001، 55).

ثانياً: أحداث الثالث عشر من كانون الثاني عام 1986

شهد اليمن الجنوبي مع وصول عبد الفتاح إسماعيل إلى قيادة الدولة والحزب مرحلة من التشدد الأيديولوجي تبنّت فيها السلطة سياسات ماركسية صارمة في الاقتصاد والمجتمع والتعليم والعلاقات الخارجية، لكن هذا التوجّه لم يلقَ قبولًا لدى جميع القيادات خصوصًا أن المجتمع الجنوبي لم يكن مؤهلًا لتحولات اقتصادية كالتي طُبقت في دول المعسكر الاشتراكي، ممّا أدى إلى نفور عدد من القيادات الذين رأوا في هذه السياسات تهديدًا لاستقرار الدولة، وبسبب اشتداد الخلافات اضطر الرئيس عبد الفتاح إسماعيل إلى مغادرة البلاد عام 1980 فصعد علي ناصر محمد(صحيفة السفير، 1980/4/22؛ الكيالي وآخرون، 1985، 4/192–193) إلى السلطة ممثلًا للجناح الأكثر اعتدالًا في الحزب (Owen, 1992, p. 144)، بيد أنّ مدة حكم الرئيس علي ناصر محمد لم تنهِ الصراع الداخلي بل أعادت تشكيله، إذ انقسم الحزب إلى جناحين رئيسين: جناح مؤيد للرئيس علي ناصر محمد وجناح آخر موالٍ لعبد الفتاح إسماعيل، كما أصبحت المؤسسة العسكرية جزءًا من الانقسام، إذ امتلك كل جناح وحدات مسلحة وقيادات ميدانية تدين له بالولاء، وتحوّل الصراع من مستواه السياسي إلى مستوى التنظيم المسلح، ممّا جعل البلاد تعيش حالة توتر دائم بين 1981 و 1985، وسط تبادل الاتهامات ومحاولات الإقصاء والتهميش (زيد، 1999، 201–205).

شهد اليمن الجنوبي في الثالث عشر من كانون الثاني عام 1986 واحدة من أكثر الفترات اضطرابًا في تاريخها السياسي الحديث والمعاصر، إذ اندلعت صراعات مسلحة داخل الحزب الاشتراكي اليمني بين جناحين متصارعين، ممّا أدى إلى سقوط آلاف القتلى من القيادات العسكرية والحزبية والمدنيين، وتدمير جزء كبير من المؤسسات الحكومية، وتمثل هذه الأحداث انعكاسًا مباشرًا للتوترات التي نشأت بعد اغتيال الرئيس سالم ربيع علي عام 1978، والتي استمرت بين الجناح الماركسي المتشدد بقيادة عبد الفتاح إسماعيل، والجناح الماركسي المعتدل بقيادة علي ناصر محمد، وأسهمت في إعادة رسم ملامح السلطة والحزب والدولة في الجنوب (قاسم، 2010، 75)، وقبل اندلاع الاشتباكات كان اليمن الجنوبي يعيش حالة من الاستقطاب السياسي الشديد، إذ هيمن الجناح المتشدد على مفاصل السلطة داخل الحزب والمجتمع، في حين بقي الجناح المعتدل يراقب التوازنات دون القدرة على فرض سياسته، ممّا خلق بيئة مشحونة بالريبة وعدم الثقة بين الجناحين المختلفين، وقد تراكمت هذه الخلافات لسنوات نتيجة الصراع على السلطة والتحكم في الجيش والأجهزة الأمنية والاختلاف حول السياسات الاقتصادية

والإدارية، فضلاً عن تأثيرات التدخلات الإقليمية والدولية التي عززت من نفوذ كل جناح على حساب الآخر (العبسي، 2012، 112)، وتعد الأسباب المباشرة لأحداث عدن المأساوية معقدة ومتعددة، فهي لا تقتصر على الصراع على المناصب العليا، بل تشمل أيضاً التنافس في السيطرة على الجيش والأمن والتحكم في الموارد الاقتصادية للدولة والانقسامات الأيديولوجية بين الجناحين، فبينما كان الجناح الماركسي يسعى لتطبيق سياسات اشتراكية صارمة على وفق النموذج السوفيتي، كان الجناح المعتدل يحاول تبني سياسات أكثر مرونة لتجنب الفوضى الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أسهم في تفاقم النزاع وتحويله إلى صراع مسلح (الدبعي، 2009، 89).

اندلعت الاشتباكات في الثالث عشر من كانون الثاني عام 1986 بشكل مفاجئ داخل مقر اللجنة المركزية أثناء اجتماع قيادات الحزب الاشتراكي في العاصمة عدن، وتشير معظم المصادر التاريخية إلى أن الاشتباك بدأ بإطلاق النار على جناح الرئيس علي ناصر محمد ثم تحول إلى حرب مفتوحة في شوارع عدن استمرت عدّة أيام، استخدمت فيها القوات الموالية لكل جناح الأسلحة الثقيلة والدبابات وتمركزت في الأحياء الحيوية ومؤسسات الدولة، وشهدت الأحداث هجمات متبادلة على قيادات الحزب والدولة، الأمر الذي أدّى إلى اغتيال وزراء وقادة عسكريين بارزين، فضلاً عن سقوط الكثير من المدنيين نتيجة الاشتباكات في المدن والأحياء السكنية، كما طالت الاشتباكات المؤسسات الحكومية ومقرات الحزب الاشتراكي، مما تسبب في شلل جزئي للدولة وعطل العمل الإداري (الجفري، 2011، 154)، إذ لم تقتصر على الاشتباكات العسكرية بل امتدت لتشمل الهجمات على المدنيين والبنية التحتية، وأسفرت عن نزوح آلاف الأشخاص إلى خارج البلاد، وقد أدّى الانقسام داخل الجيش والأجهزة الأمنية دورًا محوريًا في تصعيد الصراع، إذ استخدمت الولاءات المختلفة كأداة للحسم بين الأجنحة المتنافسة، وهو ما حول الصراع السياسي إلى حرب أهلية قصيرة المدى لكنها مدمرة (القعيطي، 2013، 201).

أما الأبعاد السياسية والاجتماعية فقد كانت للأحداث تأثيرات كبيرة على اليمن الجنوبي منها إعادة تشكيل القيادة داخل الحزب والدولة، إذ شهدت انتهاء عهد الرئيس علي ناصر محمد بخروج قواته إلى الشمال، وصعود قيادات جديدة ابرزها علي سالم البيض (صحيفة السفير، 1980/4/22؛ الكيالي وآخرون، 1985، 192/4) الذي تولى رئاسة اليمن الجنوبي بعد مغادرة الرئيس علي ناصر محمد البلاد، وتمكن البيض من فرض سيطرته على مفاصل الحزب بعد الانتصار الجزئي للجناح المعتدل، وأعيد ترتيب المؤسسات الحكومية لتعكس التوازن الجديد للقوى، ممّا أدى الى هشاشة الثقة بين القيادات السياسية وأثر على استقرار المؤسسات الحكومية

(الحيمي، 2014، 137)، إذ أسفرت الاشتباكات عن مقتل الآلاف من المدنيين والملاكات العسكرية والسياسية، فضلاً عن نزوح جماعي وهجرة واسعة للكفاءات والملاكات السياسية والعسكرية، وتدمير البنية التحتية للمدن، ممّا انعكس على النسيج الاجتماعي والاقتصادي في الجنوب وأثر على الأداء الإداري للدولة، إذ أظهرت الأحداث هشاشة الدولة أمام التدخل الخارجي، ممّا أثر في السياسات الداخلية والتحالفات الإقليمية، ومهد لاحقًا لمرحلة الوحدة اليمنية عام 1990، بوصفها خيارًا اضطراريًا لضمان بقاء الدولة، لكن مع إرث مستمر من الانقسامات الداخلية والعنف السياسي الذي استمر بعد الوحدة (محسن، 2015، 120؛ المفلحي، 2016، 98؛ عبد الغني، 2014، 102؛ الميسري، 2016، 137).

إنّ دراسة الاغتيالات السياسية في اليمن الجنوبي بين عامي 1967 و1986 تُظهر أنّ هذه الصراعات لم تكن نتيجة خلافات حزبية أو شخصية بين قيادات متنافسة فحسب، بل كانت نتاجًا لظروف سياسية وثقافية واقتصادية معقدة ترتبط بطبيعة الدولة الجديدة بعد الاستقلال وغياب المؤسسات المستقرة، والبنية السياسية المركبة التي جمعت بين الإرث الثوري والميل الأيديولوجي المتشدد والتنافس على النفوذ وغياب آليات المشاركة، فضلاً عن تأثيرات الحرب الباردة، ممّا جعل الانتقال السياسي في الجنوب محكومًا دائمًا بالاضطراب، وبذلك يمكن القول إنّ التجربة الجنوبية تمثل نموذجًا للدولة العقائدية التي أخفقت في تحويل الشرعية الثورية إلى شرعية مؤسسية، فانتهت بذلك مرحلة ما قبل عام 1986 بدروس عميقة حول مخاطر بنية السلطة المغلقة، وهي دروس ما تزال ذات صلة في قراءة التحولات اليمنية اللاحقة، سواء في مرحلة الوحدة أو بعدها.

الخاتمة

يتضح من خلال دراسة الاغتيالات السياسية في شطري اليمن خلال المدّة الممتدة من عام 1948 إلى عام 1986 أن هذه الظاهرة لم تكن مجرد حوادث فردية معزولة، بل كانت انعكاسًا لطبيعة الصراع السياسي وعدم الاستقرار الذي ميّز الحياة السياسية في شطري اليمن خلال تلك المرحلة، فقد ارتبطت معظم هذه الاغتيالات بصراعات حادة على السلطة بين القيادات السياسية والعسكرية، فضلاً عن التنافس بين التيارات الفكرية المختلفة، الأمر الذي جعل العنف السياسي أحد الوسائل المستخدمة لحسم الخلافات السياسية، فقد شكل اغتيال الإمام يحيى عام 1948 بداية مرحلة جديدة من الصراع السياسي في اليمن إذ هذا الحدث أول محاولة جادة لتغيير نظام الحكم الإمامي وإقامة نظام سياسي مختلف، وعلى الرغم من فشل تلك المحاولة في تحقيق أهدافها بشكل كامل، إلا أنها كشفت عن بداية تشكل حركة سياسية معارضة للنظام التقليدي، وهو ما مهد لاحقًا لظهور تحولات سياسية أكبر في اليمن، وأظهرت الأحداث اللاحقة أن الصراع

على السلطة لم يتوقف عند سقوط النظام الإمامي، بل استمر في ظل النظام الجمهوري أيضًا، فقد أدى اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي عام 1977 إلى دخول اليمن الشمالي في مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي، ولاسيما أن الحمدي كان يمثل مشروعًا إصلاحيًا يسعى إلى بناء دولة مؤسسات وتقليل نفوذ القوى التقليدية والقبلية، وجاء اغتيال خلفه الرئيس أحمد الغشمي عام 1978 ليؤكد استمرار حالة الاضطراب السياسي والصراع على السلطة داخل بنية النظام السياسي.

أما في اليمن الجنوبي، فقد اتخذ الصراع السياسي طابعًا أيديولوجيًا أكثر وضوحًا في ظل حكم الحزب الاشتراكي اليمني، إذ شهدت اليمن الجنوبي سلسلة من الصراعات الداخلية بين قيادات الحزب انتهت بإعدام الرئيس سالم ربيع علي عام 1978، ثم تفجرت لاحقًا في الصراع المأساوي الذي شهدته عدن في أحداث الثالث عشر من كانون الثاني عام 1986، والتي أسفرت عن سقوط عدد كبير من الضحايا وأدت إلى تغييرات عميقة في بنية القيادة السياسية، وتكشف هذه الأحداث مجتمعة عن عدد من الحقائق المهمة، من أبرزها أن ضعف المؤسسات السياسية وغياب آليات سلمية واضحة لتداول السلطة كانا من أهم العوامل التي أسهمت في انتشار ظاهرة الاغتيالات والصراعات الدموية، كما أن التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك الصراعات الإقليمية وتأثيرات الحرب الباردة، أدّى دورًا مهمًا في تأجيج التنافس السياسي داخل اليمن.

ويمكن القول من خلال هذه الدراسة إن الاغتيالات السياسية في اليمن كانت تعبيرًا عن مرحلة انتقالية مضطربة في تاريخ الدولة اليمنية، إذ كانت البلاد تمر بعملية تحول عميقة من أنماط الحكم التقليدية إلى أشكال جديدة من التنظيم السياسي، وقد رافق هذه التحولات قدر كبير من الصراع وعدم الاستقرار، الأمر الذي جعل العنف السياسي أحد مظاهر تلك المرحلة، وفي ضوء ذلك فإن دراسة هذه الظاهرة لا تقتصر أهميتها على فهم أحداث الماضي فحسب، بل تسهم أيضًا في تقديم رؤية أعمق لطبيعة التحديات السياسية التي واجهتها الدولة اليمنية في مسار تطورها الحديث، كما تساعد في إبراز أهمية بناء مؤسسات سياسية قوية قادرة على إدارة الخلافات السياسية بطرق سلمية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز عملية بناء الدولة.

قائمة المصادر والمراجع

1. الأحمر، عبد الله بن حسين. (2008). مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر: قضايا ومواقف (ط4). الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء.
2. البتول، عبد الفتاح. (2004أ). التاريخ السياسي لليمن الحديث. صنعاء.

3. البتول، عبد الفتاح. (2005). أئمة اليمن في القرن العشرين. دار الميثاق، صنعاء.
4. البردوني، عبد الله. (1977). اليمن الجمهوري. بيروت.
5. البردوني، عبد الله. (1983). الثقافة والثورة في اليمن. بيروت.
6. جاسم، نعمة إسماعيل. (2018). موقف المملكة العربية السعودية من التطورات السياسية الداخلية في شطري اليمن 1970–1994 (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الآداب، جامعة الأنبار.
7. الجريري، سعيد. (2002). اليسار اليمني بين النظرية والممارسة. مركز عبادي، عدن.
8. جسّار، محمد. (2001). التجربة السياسية في جنوب اليمن. دار الرافدين، عدن.
9. الجفري، سامي عبد الله. (2011). اليمن الجنوبي الصراع الداخلي والتحولات. المركز العربي للدراسات، صنعاء.
10. جلول، فيصل. (د.ت). اليمن: الثورتان الجمهوريتان والوحدة 1962–1994. دار الجديدة.
11. الجميلي، حميد، وآخرون. (2001). موسوعة أعلام العرب (جـ1، ط1). بيت الحكمة، بغداد.
12. الحيمي، خالد محمد. (2014). السلطة والحزب في جنوب اليمن دراسة تحليلية. دار الفكر، صنعاء.
13. الدبعي، ناصر أحمد. (2009). السياسة والحزب الاشتراكي في جنوب اليمن. دار الفكر العربي، بيروت.
14. الدوري، سيف الدين. (2012). الحراك السياسي في جنوب اليمن 1963–1994: أسبابه وأهدافه وجذوره التاريخية (ط1). دار جداول، لبنان.
15. زيد، علي محمد. (1999). اليمن الجنوبي التاريخ السياسي والاجتماعي. بيروت.
16. السلال، عبد الله، وآخرون. (1985). ثورة اليمن الدستورية (ط1). مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء – دار الآداب، بيروت.

17. سلطان، عبد الرحمن. (1979). الثورة اليمنية وقضايا المستقبل. مكتبة مدبولي، القاهرة.
18. صادق علي، صادق عبده. (1992). الحركات السياسية والاجتماعية في اليمن 1918–1967 (ط1). دار الكتاب الحديث، بيروت – دار الثقافة العربية، الشارقة.
19. الصائدي، أحمد قايد. (1983). حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى 1904–1948 (ط1). دار الآداب، بيروت.
20. صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد 1366، 2007/2/3.
21. صحيفة السفير اللبنانية، العدد 2156، 1980/4/22.
22. صحيفة القبس الكويتية، العدد 1939، 1977/10/13.
23. طاهر، عبد الباري. (2007). الحمدي والحلم اليمني الضائع. صحيفة الأيام اليمنية.
24. طاهر، عبد الباري. (1998). اليمن: الوطن المفقود. دار الحكمة، صنعاء.
25. طاهر، عبد الباري. (2001). اغتيال سالم ربيع علي وتحوّلات السلطة. مجلة الثقافة اليمنية، العدد 12.
26. طاهر، عبد الباري. (2008). اليمن بين الانقلابات والاغتيالات. صحيفة الأيام اليمنية.
27. طرابلسي، فواز. (1993). جنوب اليمن من الثورة إلى الدولة. دار الساقي، بيروت.
28. طرابلسي، فواز. (2015). تاريخ جنوب اليمن الحديث من الاستعمار إلى الوحدة. دار الساقي، بيروت.
29. عبد الغني، محمد. (2014). الصراع الداخلي في الحزب الاشتراكي اليمني يناير 1986 نموذجاً. دار الفكر الحديث، صنعاء.
30. عبدالله، حسن. (2008). اليمن: صراعات السلطة والهوية. المركز اليمني للدراسات، صنعاء.

31. العبسي، فؤاد محمد. (2012). جنوب اليمن بين الماركسية والسياسة الواقعية. دار الجنوب، عدن.
32. الفقيه، عبدالله. (2006). النظام السياسي اليمني. جامعة صنعاء، صنعاء.
33. قاسم، عبد الكريم. (2010). إبراهيم الحمدي سيرة وطن لم يكتمل حلمه. دار الفارابي، بيروت.
34. القعيطي، يوسف سالم. (2013). تاريخ الصراعات المسلحة في جنوب اليمن. دار المعرفة، عدن.
35. الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون. (1985). الموسوعة السياسية (جـ4). المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
36. المتوكل، محمد عبد الملك. (1987). الحركة الوطنية اليمنية وتطورها السياسي. مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء.
37. محسن، فواز عبد الله. (2015). الجنوب اليمني: الصراع والإقليمية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
38. مركز الدراسات والبحوث اليمنية. (1982). ثورة 1948: الميلاد والمسيرة والمؤثرات (ط1). دار العودة، بيروت.
39. المفلحي، أحمد عبد العزيز. (2016). جنوب اليمن بعد أحداث 1986. دار الرافدين، عدن.
40. المقبلي، إسماعيل. (1994). اليمن الجنوبي: السياسة والتحولات. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
41. ملف العالم العربي، اليمن الشمالية: اغتيال الغشمي ونتائجه، ي ش–أ/1104، رقم 1120، 1978/11/21.
42. ملف العالم العربي، اليمن الشمالية: الانقلابات العسكرية، ي ش–1102/2، رقم 2051، 1981/11/10.
43. مؤسسة العفيف الثقافية. (2003). الموسوعة اليمنية (أجزاء 1–3، ط2). مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء – مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

44. الميسري، أحمد سعيد. (2016). تجربة اليمن الجنوبي بين الصراع الداخلي والوحدة. المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، بيروت.

45. نعمان، عبد الله سعيد. (2004). الحزب الاشتراكي اليمني: البنية والصراع. مركز الدراسات اليمنية، صنعاء.

46. وزارة الخارجية العراقية، بغداد، قسم الوثائق والمعلومات (و.خ.ع). وثائق متعددة، 1978.

47. الوزير، أحمد بن محمد بن عبد الله. (1987). حياة الأمير علي بن عبد الله الوزير (ط1). منشورات العصر الحديث.

48. وينر، منفرد. (1973). الخلفية التاريخية والسياسة لثورة 1948 (ترجمة: سلطان ناجي). مجلة الحكمة، صنعاء، العدد 18.

49. الياس، سليم. (2006). موسوعة الاغتيالات ومحاولات الاغتيال في العالم (ج7، ط1). مركز الشرق الأوسط الثقافي، بيروت.

50. Abdul Ghani, Mohammed. (2014). *Internal Conflict in the Yemeni Socialist Party: January 1986 as a Model*. Dar Al-Fikr Al-Hadith, Sana’a.

51. Abdullah, Hassan. (2008). *Yemen: Conflicts of Power and Identity*. Yemeni Center for Studies, Sana’a.

52. Al-Absi, Fouad Mohammed. (2012). *South Yemen between Marxism and Real Politics*. Dar Al-Janoub, Aden.

53. Al-Afif Cultural Foundation. (2003). *The Yemeni Encyclopedia* (Vols. 1–3, 2nd ed.). Al-Afif Cultural Foundation, Sana’a – Center for Arab Unity Studies, Beirut.

54. Al-Ahmar, Abdullah bin Hussein. (2008). *Memoirs of Sheikh Abdullah bin Hussein Al-Ahmar: Issues and Positions* (4th ed.). Al-Afaq Printing and Publishing, Sana’a.

55. Al-Bardouni, Abdullah. (1977). *Republican Yemen*. Beirut.

56. Al-Bardouni, Abdullah. (1983). *Culture and Revolution in Yemen*. Beirut.

57. Al-Batoul, Abdul Fattah. (2004a). *The Political History of Modern Yemen*. Sana’a.

58. Al-Batoul, Abdul Fattah. (2005). *Imams of Yemen in the Twentieth Century*. Dar Al-Mithaq, Sana’a.

59. Al-Dab‘i, Nasser Ahmed. (2009). *Politics and the Socialist Party in South Yemen*. Dar Al-Fikr Al-Arabi, Beirut.
60. Al-Douri, Saif Al-Din. (2012). *Political Movement in South Yemen (1963–1994): Causes, Objectives, and Historical Roots* (1st ed.). Dar Jadawel, Lebanon.
61. Al-Faqih, Abdullah. (2006). *The Yemeni Political System*. Sana’a University, Sana’a.
62. Al-Haيمي, Khaled Mohammed. (2014). *Authority and Party in South Yemen: An Analytical Study*. Dar Al-Fikr, Sana’a.
63. al-Iryani, Abdul Rahman. (1984). The Struggle for South Yemen. Cairo.
64. Al-Jariri, Saeed. (2002). *The Yemeni Left between Theory and Practice*. Obadi Center, Aden.
65. Al-Jifri, Sami Abdullah. (2011). *South Yemen: Internal Conflict and Transformations*. Arab Center for Studies, Sana’a.
66. Al-Jumaili, Hamid, et al. (2001). *Encyclopedia of Arab Figures* (Vol. 1, 1st ed.). Bayt Al-Hikma, Baghdad.
67. Al-Kayali, Abdul Wahhab, et al. (1985). *Political Encyclopedia* (Vol. 4). Arab Institution for Studies and Publishing, Beirut.
68. Al-Maqbali, Ismail. (1994). *South Yemen: Politics and Transformations*. Center for Arab Unity Studies, Beirut.
69. Al-Maysari, Ahmed Saeed. (2016). *The Experience of South Yemen between Internal Conflict and Unity*. Arab Center for Strategic Studies, Beirut.
70. Al-Muflihi, Ahmed Abdul Aziz. (2016). *South Yemen after the Events of 1986*. Dar Al-Rafidain, Aden.
71. Al-Mutawakkil, Mohammed Abdul Malik. (1987). *The Yemeni National Movement and Its Political Development*. Yemeni Center for Studies and Research, Sana’a.
72. *Al-Qabas Kuwaiti Newspaper*, Issue 1939, 13/10/1977.
73. Al-Qaiti, Yusuf Salem. (2013). *History of Armed Conflicts in South Yemen*. Dar Al-Ma‘rifa, Aden.
74. Al-Sa‘idi, Ahmed Qaed. (1983). *The Yemeni Opposition Movement during the Era of Imam Yahya (1904–1948)* (1st ed.). Dar Al-Adab, Beirut.

75. Al-Sallal, Abdullah, et al. (1985). *The Constitutional Revolution of Yemen* (1st ed.). Yemeni Center for Studies and Research, Sana'a – Dar Al-Adab, Beirut.
76. Al-Wazir, Ahmed bin Mohammed bin Abdullah. (1987). *The Life of Prince Ali bin Abdullah Al-Wazir* (1st ed.). Modern Era Publications.
77. *Arab World File*: North Yemen – Assassination of Al-Ghashmi and Its Consequences, Y.S.-A/1104, No. 1120, 21/11/1978.
78. *Arab World File*: North Yemen – Military Coups, Y.S.-2/1102, No. 2051, 10/11/1981.
79. *As-Safir Lebanese Newspaper*, Issue 2156, 22/4/1980.
80. Brehony, Noel. (2011). Yemen Divided: The Story of a Failed State in South Arabia. London.
81. Burrowes, Robert D. (2010). Historical Dictionary of Yemen (2nd ed.). Lanham.
82. Carapico, Sheila. (1998). Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia. Cambridge University Press.
83. Dresch, Paul. (1989). Tribes, Government and History in Yemen. Oxford.
84. Dresch, Paul. (2000). A History of Modern Yemen. Cambridge.
85. Elias, Salim. (2006). *Encyclopedia of Assassinations and Assassination Attempts in the World* (Vol. 7, 1st ed.). Middle East Cultural Center, Beirut.
86. Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Baghdad, Department of Documents and Information. (1978). *Various Documents*.
87. Jaloul, Faisal. (n.d.). *Yemen: The Two Republican Revolutions and Unity (1962–1994)*. Dar Al-Jadida.
88. Jassar, Mohammed. (2001). *The Political Experience in South Yemen*. Dar Al-Rafidain, Aden.
89. Jassim, Ni'mah Ismail. (2018). *The موقف of the Kingdom of Saudi Arabia toward Internal Political Developments in the Two Yemens (1970–1994)* (Unpublished doctoral dissertation). College of Arts, University of Anbar.
90. Mohsen, Fawwaz Abdullah. (2015). *Southern Yemen: Conflict and Regionalism*. Center for Arab Unity Studies, Beirut.

91. Nu‘man, Abdullah Saeed. (2004). *The Yemeni Socialist Party: Structure and Conflict*. Yemeni Studies Center, Sana’a.
92. Owen, Roger. (1992). State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East. London.
93. Qasim, Abdul Karim. (2010). *Ibrahim Al-Hamdi: The Biography of a Nation Whose Dream Was Not Completed*. Dar Al-Farabi, Beirut.
94. Sadiq Ali, Sadiq Abduh. (1992). *Political and Social Movements in Yemen (1918–1967)* (1st ed.). Dar Al-Kitab Al-Hadith, Beirut – Dar Al-Thaqafa Al-Arabiya, Sharjah.
95. Sultan, Abdul Rahman. (1979). *The Yemeni Revolution and Future Issues*. Madbouli Library, Cairo.
96. Taher, Abdul Bari. (1998). *Yemen: The Lost Homeland*. Dar Al-Hikma, Sana’a.
97. Taher, Abdul Bari. (2001). *The Assassination of Salem Rubai Ali and the Transformations of Power*. Yemeni Culture Magazine, Issue 12.
98. Taher, Abdul Bari. (2007). *Al-Hamdi and the Lost Yemeni Dream*. Al-Ayyam Yemeni Newspaper.
99. Taher, Abdul Bari. (2008). *Yemen between Coups and Assassinations*. Al-Ayyam Yemeni Newspaper.
100. Traboulsi, Fawwaz. (1993). *South Yemen: From Revolution to State*. Dar Al-Saqi, Beirut.
101. Traboulsi, Fawwaz. (2015). *Modern History of South Yemen: From Colonialism to Unity*. Dar Al-Saqi, Beirut.
102. Wiener, Manfred. (1973). *The Historical Background and Politics of the 1948 Revolution* (Trans. Sultan Naji). Al-Hikma Magazine, Sana’a, Issue 18.
103. Yemeni Center for Studies and Research. (1982). *The 1948 Revolution: Origins, Development, and Influences* (1st ed.). Dar Al-Awda, Beirut.
104. Zaid, Ali Mohammed. (1999). *South Yemen: Political and Social History*. Beirut.